الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6317.6
بتغير قدره
+11.6
0.18%

«ورقية» تتسلم طلب شراء بقيمة 137 ألف دينار لمدة 4 أشهر

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن شركة الشعيبة الصناعية (ورقية) أفادت بأنها تسلمت طلب شراء لتوريد أكياس صغيرة غذائية لإحدى مطاحن الدقيق بالجمهورية السودانية وبمبلغ يعادل 137,000 دينار وذلك لمدة 4 أشهر للتنفيذ.

تعمل على إعادة هيكلة صناديقها الاستثمارية

7 ملايين دينار حجم محافظ العملاء الجديدة التي استقطبتها «الكويتية للاستثمار»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن حجم محافظ العملاء الجديدة التي استقطبتها الشركة الكويتية للاستثمار في 2010 بلغ 7 ملايين دينار ومن المتوقع ان تشهد نموا ملحوظا في العام الحالي خاصة ان الشركة مازالت تستقطب حاليا محافظ عملاء جديدة رغم المناخ الاستثماري المتحفظ وتراجع مؤشرات بعض الأسواق عربيا واقليميا.

وأفادت المصادر بأن الشركة تعمل حاليا على إعادة هيكلة وأداء صناديقها الاستثمارية بهدف تطوير أعمالها والبحث عن فرص استثمارية تتلاءم مع احتياجات ووضع السوق الحالي، فضلا عن التوسع إقليميا عبر شركاتها التابعة في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مشيرة إلى ان مجلس ادارة الشركة أوشك على الانتهاء من وضع استراتيجية استثمارية جديدة تعتمد على التدريب والتأهيل والتطوير خلال الفترة المقبلة بغرض اقتناص فرص استثمارية آمنة وتتسم مخاطرها بمعدلات منخفضة.

وقد حققت صناديق «الكويتية للاستثمار» العاملة في الأسواق العالمية نتائج جيدة حيث حقق صندوق السندات العالمية 6,20٪ وصندوق الشرق الأقصى 17,78٪ وصندوق الأسهم المتنوعة 9,95٪ وصندوق أميركا الشمالية 12,66٪ وصندوق الأسهم الأوروبية 10,30٪ أما بالنسبة للصناديق والمحافظ المحلية، فقد حققت إنجازات مميزة حيث تجاوزت غالبية الصناديق مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية مثل صندوق الرائد الذي حقق نسبة 14,88٪ وصندوق الأثير للاتصالات الذي تفوق على أداء معظم أسواق المنطقة العربية بنسبة 11,5٪ الأمر الذي يوضح الأداء الجيد لجميع الصناديق التي تديرها الشركة خاصة خلال العام الماضي.

● محمود فاروق

وزيرة التجارة «متفهمة» لمطالبنا وتعلم أن القانون به مثالب كثيرة يجب تغييرها

السيف لـ «الأنباء»: إذا لم تتحرك «هيئة الأسواق» لتصحيح الأوضاع فسنتحرك للحفاظ على السوق الذي يُعد مرآة الاقتصاد

حامد السيف

مبنى البورصة والعمالة الوافدة واللائحة أبرز نقاط الخلاف بين إدارة السوق وهيئة الاسواق

تصاعدت نبرة دفاع مدير عام سوق الكويت للأوراق المالية حامد السيف ضد مفوضية هيئة أسواق المال، بالتأكيد على مخالفة قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية الصريحة لتوجيهات صاحب السمو الأمير وسمو رئيس مجلس الوزراء بالعمل على تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري من خلال التدخل في أمور لا تعني مفوضية هيئة أسواق المال لا من قريب ولا من بعيد.

وقال السيف في تصريح خاص لـ «الأنباء»: لابد أن يكون هناك إجراء رسمي لتصحيح الأوضاع، مبينا أن البورصة هي مرآة الاقتصاد وليس لدي مصالح لأدافع عنها، وإنما هي مصلحة الجميع وعلى من وضعوا اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 الخاص بإنشاء هيئة أسواق المال أن يتفهموا ذلك.

وحول مصير العمالة الوافدة في البورصة، قال السيف: إن «الهيئة» تركت الأمور مبهمة وتجعل الهواجس هي سيدة الموقف فيما يتعلق بمصير تلك العمالة، مكررا ما ذكره من قبل بأنه لن يتم التخلي عن تلك العمالة لأنهم خبرات فنية لا يمكن الاستغناء عنها.

الرقابة الدولية رفضت قانون الهيئة ولائحته التنفيذية باعتبار أن هيئة أسواق المال لا تملك ميزانية مستقلة

واضاف السيف: إذا لم تتحرك هيئة أسواق المال لتصحيح الأمور فسنتحرك، موضحا: أنا مدير عام السوق ومعين بمرسوم أميري ومن قبل سمو رئيس مجلس الوزراء، وأعتقد أن الطريق الذي تسير فيه الهيئة لن يؤدي إلى تحقيق الرغبة السامية بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري.

وعما إذا كانت وزيرة التجارة ستعمل على تغيير الوضع الحالي وتستجيب لمطالب إدارة السوق المتعلقة بمبنى البورصة وتعديل اللائحة التنفيذية وقبول خطة تطوير وإعادة هيكلة السوق، قال السيف إن الوزيرة متفهمة، وهي تعرف الكثير عن مثالب القانون ولائحته التنفيذية وسوف تعمل لما فيه الصالح العام، مستندا إلى مشاركة الوزيرة في صياغة مسودة قانون هيئة أسواق المال بجانب المسودة التي قام بإعدادها عندما كان أمينا عاما لاتحاد الشركات الاستثمارية.

وأكد السيف أن مفوضية هيئة أسواق المال تسير في طريق لن يؤدي إلى تحقيق الرغبة الأميرية بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري.

ولفت الى أن الرقابة الدولية ترفض اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال لأنها لا تملك ميزانية مستقلة وليست مراقبة من قبل مجلس الأمة وتعتمد في إيراداتها على فرض الغرامات على الشركات ومحاولة الحصول على مبنى البورصة.

● عمر راشد

لجنة متابعة ديون «أعيان» تكشف اتصالاتها بالدائنين قبل نهاية مهلة الانضمام للاتفاقية

أكدت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» ان لجنة متابعة إعادة هيكلة ديون شركة أعيان للإجارة والاستثمار تكشف اتصالاتها بالدائنين الذين لم يوقعوا على اتفاقية خطة اعادة هيكلة ديون الشركة قبل نهاية الشهر الماضي، وذلك بهدف التعرف على قرارهم الأخير قبل انقضاء مهلة انضمام اطراف جديدة للاتفاقية، علما بأن الخميس المقبل هو آخر يوم في هذه المهلة. وتوقعت المصادر ان تزداد نسبة الأطراف الموافقة على الخطة والتي تقدر حاليا ب 62٪، غير انها لم تجزم بذلك.

وذكرت ان اللجنة ستعقد جلسات مع الأطراف الرافضة للخطة وذلك بعد انقضاء المهلة للتعرف منهم عن أسباب الرفض ومحاولة التوصل الى صيغة توافقية معهم، منوهة الى احتمال لجوء الشركة لقانون حماية الشركات وتقديم الخطة التي تمت الموافقة عليها مؤخرا الى المحكمة المختصة لاتخاذ قرار في هذا الشأن.

● شريف حمدي

البحر لـ «الأنباء»: قانون التأمين الجديد يتوقع إقراره أواخر العام الحالي

أفادت مصادر ذات صلة بان وزارة التجارة والصناعة رفعت قانون التأمين الجديد لمجلس الوزراء والذي وافق عليه ورفعه إلى مجلس الأمة، لافتة إلى أنه من المتوقع أن يعقد أحد أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة خلال الأسبوع الجاري مؤتمرا صحافيا حول القانون.

د.علي البحر

وأضافت ذات المصادر أن الوزارة فعّلت الربط الآلي لشركات التأمين وطلبت منهم تصنيفا دوليا من شركات التصنيف العالمية وكشفت من عملية الرقابة على القطاع.

ومن جانبه قال المدير العام لشركة الكويت للتأمين د.علي البحر في تصريح خاص لـ «الأنباء» انه بفضل جهود العاملين في وزارة التجارة والصناعة تم وضع آلية قانون التأمين الجديد، مشيرا إلى انه سيتم إقراراه في القريب العاجل.

وتوقع أن يصدر القانون ويرى النور أواخر السنة الحالية آملا أن يسرع مجلس الأمة في المصادقة عليه والاهتمام بهذا القطاع وأن يكون لشركات التأمين دور اكبر في خدمة الاقتصاد الكويتي.

ودعا البحر إلى ضرورة إصدار القانون الجديد للتأمين ليساعد على تحسين التصنيف الدولي للقطاع، لافتا إلى أن القانون الجديد يضم مواد يحتاج إليها العمل في سوق التأمين المحلي لاسيما ان القطاع يخضع حاليا للقانون رقم 24 الصادر عام 1961 أي منذ 49 عاما لم يجر أي تعديل على القانون لكي يواكب التطور الحالي في صناعة التامين فضلا عن أن القانون الجديد رفع من وديعة الضمان المحجوزة باسم وزير التجارة لدى إدارة التامين كضمان لوفاء الشركة بالتزاماتها تجاه المؤمّنين لديها في ضوء تزايد القضايا المرفوعة من قبل العملاء ضد بعض شركات التأمين بالإضافة إلى زيادة رأس المال المصرح به لتأسيس شركات التأمين.

وعن القرارات التي ينتظر قطاع التأمين صدورها من «التجارة» قال البحر ان الطلب على عمولة التأمين ضد المسؤولية المدنية والأخطاء المهنية يعتبر من القرارات الهامة التي يحتاجها القطاع ويتمنى تفعيلها.

● منى الدغيمي

«ميدل إيست ريفيو»: المصارف الخليجية أكثر تألقاً في 2011

قالت مجلة «ميدل ايست ريفيو» ان البنوك الخليجية مازال امامها بعض التحديات التي يجب عليها مواجهتها والتي خلفتها الازمة المالية العالمية، مشيرة الى انه على الرغم من ذلك فإن العام الحالي سيشهد تألقا واضحا لهذه البنوك الواعدة.

وقالت «ميدل ايست ريفيو» الدورية الاقتصادية المتخصصة في نشرتها الدورية الاخيرة ان اداء البنوك الخليجية خلال الربع الاول من العام 2011 يبشر بأنها تسير على طريق التعافي من التداعيات المباشرة الكبرى للأزمة المالية العالمية، مشيرة الى ان ذلك لا يعني زوال التحديات تماما من امام القطاع المصرفي في الخليج خصوصا والشرق الاوسط على وجه العموم.

واشارت الى ان نمو حجم الاصول المالية المصرفية كان مقيدا لاسيما منذ عام 2009، اذ لم يتعد معدل نمو هذه الاصول الـ 4٪ مقارنة مع معدلات نمو وصلت الى 30٪ في سنوات ما قبل الازمة العالمية.

وذكرت «ميدل ايست ريفيو» ان المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي كانت قد شهدت ازدهارا ونموا كبيرا في اعداد العملاء على مدار عقد من الزمن، واصبحت في اعقاب الازمة المالية العالمية وانهيار السوق العقارية في المنطقة تعاني بشدة من ازمة السيولة، وهو الامر الذي تفاقم مع ازمات القروض المتعثرة لعدد من الكيانات الاقتصادية الكبرى في بعض دول الخليج كما حدث لبعض الشركات الاماراتية اواخر العام 2009.

وعلى العكس من ذلك، كان اداء البنوك في بقية منطقة الشرق الاوسط افضل بكثير، حيث واصلت ارباح البنوك في لبنان مثلا الارتفاع استنادا الى قاعدة قوية ومتماسكة من الودائع مما منح هذه البنوك حصانة في بلد له تاريخ من عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاقتصادي، وعلى النهج نفسه نجت المؤسسات المالية في مصر في جني ثمار الائتمان الذي اوجدته نخبة من الطبقة الوسطى الجديدة.

وخلصت «ميدل ايست ريفيو» للقول بأن بنوك الخليج اصبحت اكثر قوة وتماسكا من ذي قبل، واصبحت تمتلك ادوات اكثر فاعلية لادارة المخاطر وتقييم وحماية اصولها، والتعامل بايجابية ومرونة مع مسألة القروض المتعثرة.

وعزت الدورية الاقتصادية المتخصصة هذه الصورة المشرقة المتوقعة للبنوك في الخليج الى عدة عوامل ومتغيرات، ابرزها: ارتفاع التصنيف الائتماني السيادي لدول مجلس التعاون وارتفاع اسعار النفط وضخ الحكومات في البلدان مليارات الدولارات لتمويل خطط وبرامج تنموية طموحة تمتد حتى نهاية العقد المقبل، لافتة الى ان كل ذلك ساهم في توفير معطيات بيئة مالية واقتصادية آمنة ومواتية للعمل المصرفي ليعود لتألقه الذي كان عليه قبل خريف عام 2008.

● محمد البدري

أفضل بنك في الشرق الأوسط
2011
EUROMONEY
2011
Awards
for excellence
بنك الكويت الوطني ش.م.ك
National Bank of Kuwait s.a.k.
nbk.com
الوطني
NBK
تأسس عام 1952